

# الحرب على غزة

يهوداه شنهاف\*

حاولت خلال الحرب على غزة - دون ما جدوى - أن أعبّر من خلال وسائل الإعلام الإسرائيلية، عن موقفي من الهجوم الانتقامي، المجحف، والشرس، الذي شنته إسرائيل على سكان قطاع غزة، فكانت النتيجة، أن إحدى الصحف رفضت نشر المقال جملة وتفصيلا، بينما قامت صحيفة أخرى بنشر مقتطفات من المقال شوهدت مضمونه. أما الصحيفة الثالثة التي أجرت مقابلة معي عن الموضوع، فقد تصرفت محررها في المقابلة، على هواه، واقتصر على نشر ما يستهوي ميول الغالبية العظمى من القراء اليهود ويحوز رضاهم، لكي لا يخرج من حظيرة القطيع!

هذه الممارسة للرقابة، مع ما يرافقها من كمّ الأفواه وترويض العقول، هي من سمات المجتمعات التي يمكن أن ننتعها بأنها "أحادية الجانب"، أي ذات تفكير نمطي متحجر، إذا ما استعنا التعبير الذي أطلقه عالم الاجتماع اليهودي - الألماني - الأمريكي هيربرت ماركوز، نقول: إن مثل هذا المجتمع المكبوت والأحادي التفكير هو مجتمع "أحادي وجهة النظر" أو "مجتمع بدون معارضة".

كثيرا ما يردد الإسرائيليون، بكثير من الاستعلاء والغرور، أن الأنظمة في الدول العربية غير ديمقراطية، لعدم وجود معارضة. يلفت ماركوزة نظر القارئ، إلى المجتمعات التي تزعم بأنها ديمقراطية (كإسرائيل مثلا) ويشير إلى التفكير النمطي، وكبت، وقمع كل رأي آخر في تلك المجتمعات "الفتوحة".

التفكير النمطي وما ينجم عنه من ممارسات تعسفية، يحول دون تطور الفكر السياسي البناء، ودون ظهور أي بديل آخر، لأنه يسعى للقضاء عليه في المهدي. هذا ما يحصل في المجتمعات التي يشهد فيها الاستبداد وتسود الألفة والمودة المقيتة بين السلطة وبين الذين من واجبهم الوقوف لها بالمرصاد، هذا التحالف الكريه، يصم أذنيه عن سماع كل خطاب آخر، ويطرده طرد غرائب الإبل.

نتيجة لهذه التجربة المخيبة للأمل، قررت أن أستغني عن وسائل الإعلام الإسرائيلية لعرض آرائي على القراء.

بودي أن أخوض فوراً، في صلب الموضوع، وهو إن الهجوم الإسرائيلي الظالم على غزة وسكانها هو ليس "حرب لا بد منها". هذه الحرب هي وليدة خيار منهجي لمتخذي القرارات في إسرائيل منذ عام 1948 لإنكار ممارساتهم في حرب 1948 وإنكار وجود قومية فلسطينية تحمل كل مقومات القومية الحقيقية والمستقلة. في الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون ثاني - يناير 2009 لم يكن العدو حماس وإنما العقيدة القومية الفلسطينية، التي لا تنضوي تحت حراب الجيش الإسرائيلي ولا تخضع لإملاءات الحكومة الإسرائيلية. إن العملية العسكرية الإسرائيلية ضد غزة - والضريبة التي لا يمكن تحملها للقتل بالجملة لآلاف الفلسطينيين في بيوتهم، وفي المدارس، والمساجد، والمؤسسات العامة - تضع نصب أعيننا احتمالات مرعبة، وهي أن التنكر لوجود شريك فلسطيني قد يجر إلى شن حرب قد تؤدي إلى إبادة شعب. هذا الاحتمال لم يخطر على بال صائغي الخطاب السياسي اليهودي في إسرائيل لتبيل عقولهم وغياب أي انتقاد للسلطة.

كل إنسان يحمل روح النقد، ويعيش في إسرائيل كانون الثاني 2009 عاش تجربة هيمنة الفكر الواحد هذه. إن الأعمال الإجرامية التي نفذتها إسرائيل في غزة أدرجت في الفكر العسكري المحموم - بمراقبة جوفة من المختصين الذي يفرغون النقاش من الأسئلة الأخلاقية ويحصرونه في رقعة فكرية تخلط بين السبب والنتيجة.

بودي أيضاً، التنكر للتمييز والفصل، بين القومية الفلسطينية داخل حدود الخط الأخضر وخارجه، مثلما يجب التخلص من وهم الخط الأخضر في كل مجالات الحياة الأخرى. هذا الفصل بين الفلسطينيين غايته التنكر لوحدة التاريخ الفلسطيني وتسخيره لتكريس الفصل بين الفلسطينيين في إسرائيل، والفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، والفلسطينيين في الشتات. هذا التنكر يسعى أيضاً للفصل الإيديولوجي بين أحداث 1948 وحرب 1967 وبين الاعتداءات الإسرائيلية على غزة. مثل هذه المقولة التي تلغي الوجود المتوهم للخط الأخضر، وتلغي الفصل العرقي-القومي الذي يراد تكريسها، تتيح لنا فهم سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين التي استهدفتهم باستمرار في كل مكان وزمان.

بودي أن أذكر أن إقامة دولة إسرائيل، كدولة يهودية ارتكزت على طرد وتشريد 750 ألف فلسطيني من داخل الأراضي التي أخذ يطلق عليها فيما بعد دولة إسرائيل. تشرد هؤلاء في كل حذب وصوب وقد تحولوا إلى لاجئين في مخيمات اللاجئين في غزة وفي الضفة الغربية ولبنان وسوريا. بعد العام 1948 منعت الدولة اليهودية عودة معظمهم إلى أرضهم وإلى عائلاتهم. وأطلق عليهم إسم "متسولين" 9. واستمرت إسرائيل بتطهير البلاد من القومية الفلسطينية النابضة من خلال الطرد (من واجنا هنا، أن نتذكر طرد المواطنين الفلسطينيين من مجدل عسقلان الذي بادرت إليه إسرائيل في العام 1950 إلى غزة)، والحكم العسكري الذي فرضته على الفلسطينيين الذين تحولوا إلى مواطنين في دولة إسرائيل والذي استمر بصورة رسمية حتى العام 1966، ويفرض رقابة مشددة لأجهزة الحكومة على نظام التعليم العربي، وعلى السلطات المحلية للقرى العربية في إسرائيل. ومن خلال إلغاء الأحزاب الفلسطينية ذات الصبغة الوطنية، ("الحركة التقدمية" في سنوات الثمانينات أو محاولة حذف حزب التجمع في الشهر الأخير) وهي مبنية على نفي القومية الفلسطينية. رغم الفروق الكبيرة من ناحية تاريخية وسياسية، هناك استمرار إستراتيجي للسياسة التي تسعى للقضاء على برنامج التجمع الذي يطالب بتحويل دولة إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها وبين الهجوم العسكري على غزة وعلى مواطنيها، هاتان ليستا سوى صيغتين مختلفتين لنفي القومية الفلسطينية ولكن بوسائل مختلفة.

وللحقيقة، فإن موقف إسرائيل من القومية الفلسطينية لا يركز على نفي مطلق للقومية الفلسطينية. إن إسرائيل الرسمية تتحدث بصوتين متوازيين يكمل أحدهما الآخر. الصوت الأول يعبر عن "الوهم الصليبي" الذي يرى في إسرائيل امتداداً لأوروبا المسيحية ووكيلاً للإمبريالية الأمريكية، من خلال التنكر للوجود القومي للسكان الأصليين. الموقف الذي ينفي وجود شريك ويولي الخطوات الاستعلائية الأحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل، (أحادية الجانب في الانسحاب من لبنان، أحادية الجانب في الانفصال عن غزة في العام 2005، وأحادية الجانب في وقف إطلاق النار في الـ 2009) كلها مظاهر لتصرف صليبي، لمن جاء للمنطقة لفترة قصيرة، والذي يعتقد بأنه سيطرد منها في نهاية المطاف. أما الصوت الثاني الذي نسمعه فهو الصوت الاستعماري المستعد للاعتراف ولاحتواء صيغة هلامية وخانعة من القومية الفلسطينية، طالما يمكن لإسرائيل السيطرة عليها بصورة مباشرة أو بصور غير مباشرة. لقد زعمت إسرائيل أنها انسحبت من غزة، ولكنها ما زالت في الواقع، مهيمنة على الاقتصاد فيها، على المعابر البرية والبحرية المؤدية إلى غزة، وهي ما زالت تسيطر على القطاع ومعايرته من الجو، كما أنها في حرب مستمرة ضد قيادة الفصائل الفلسطينية المناوئة لإسرائيل. إن إسرائيل الرسمية مستعدة

للاعتراف بالفلسطينيين في إسرائيل وفي خارجها طالما هم خانعون ومخلصون للسيطرة الاستعمارية الإسرائيلية.

إن أحد الأسباب لغياب الأصوات الناقدة هو توري اليسار في إسرائيل. إن اليسار التقليدي هو اليسار الصهيوني الذي ينكر بصورة منهجية قضية 1948. حتى العام 1967 كان هذا اليسار يشعر بالتناقض الذي لا يمكن حله. حركات اليسار التي تغنت بالعدل الاجتماعي والسياسي - وعلى الأخص حركة الكيبوتسات ومبام، ابتلعت أراضي وممتلكات الفلسطينيين المهجرين واعتاشوا منها. نفي قضية 1948 كانت لب وجوده بهذا المعنى، فقد كانت حرب عام 1967 حرب استقلال اليسار الصهيوني. منذ ذلك الحين وحتى اليوم يعرف اليسار الإسرائيلي الأراضي التي احتلت عام 1967 على أنها أراض محتلة، وأن إنهاء الصراع يتم بإنهاء الاحتلال. إن قضية 1948 اختفت وتم طمسها من خلال القانون الإسرائيلي ومن خلال الفكر السياسي الذي صاغ نموذج "الدولة اليهودية والديمقراطية". إن اليسار الصهيوني يخضع لإملاءات المنهج الصهيوني ولذلك لا سبيل له إلى انتقاد السلطة. لا غرابة في الأمر: في إسرائيل لا يمكن الفصل بين اليسار واليمين وذلك بسبب سطوة العقيدة القومية، التي أطلق عليها مارتن بوبر اسم "قومية المغالاة" يمكننا تقسيم الصهيونية في الحرب الأخيرة إلى ثلاث مجموعات: القومية الفاشية (على سبيل المثال: "يسرائيل بيتينو، و"هبايت هيهودي")، قوميين متقلبين (على سبيل المثال: حزب العمل، كديما والليكود)، وقوميين ليبراليين (على سبيل المثال: ميرتس أو "سلام الآن"). لم يتبق أمام اليسار في إسرائيل إلا الخيار المناهض للصهيونية.

لصياغة موقف ناقد، يجب بلورة موقف أخلاقي يعترف بأن أي مفاوضات مع الفلسطينيين بدون التعامل مع قضية 1948 مصيرها الفشل. وقد صاغ ذلك بصورة دقيقة إيهود براك في مقابلة أجريت معه في صحيفة هآرتس حيث قال: لقد جئت لكاتب ديفيد لأحل قضية 1967، بينما طالب عرفات بحل قضية 1948. انتفاضة العام 2000 هي نتيجة الفكر الذي يقضي بأن التاريخ بدأ في عام 1967. بدون مناقشة قضية 1948 - مهما كانت النتائج - سوف يستمر نزف الدماء وارتكاب المجازر بالمواطنين الفلسطينيين. هذا هو السبب بأن قضية السلام أو الاتفاق السياسي تظل مضللة. معظم اليهود الذين يتحدثون عن إتفاقيات بين إسرائيل والفلسطينيين يتجاهلون عمداً أو سهواً قضية 1948. هذا هو السبب في غياب إتفاقيات حتى يومنا هذا ولن تكون هناك إتفاقيات في الفترة القريبة. أخشى أن تسفر محاولة محو قضية 1948 في إسرائيل عن مأساة تنتهي بإبادة شعب. كل من يؤيد الحل العسكرية، والحملات العدوانية الإسرائيلية - وهؤلاء هم غالبية الجمهور في إسرائيل - يتحمل وزر نتائجها.

إن اليمين القومي الفاشي يفهم جيداً هذا التحليل. فهو الذي طور بمساعدة دعم التيار الصهيوني المركزي ومؤسسته الجواب لمسألة 1948: دولة ثنائية القومية مع سلطة أبارتهايد. إن مصنع المستوطنات يتواجد أيضاً داخل إسرائيل وداخل الخط الأخضر. إن الفلسطينيين من مواطني دولة إسرائيل محرومون من تحقيق حقوقهم الجمعية، نفي قوميتهم يتجلى بأبارتهايد سياسي. إن النفي الدستوري لحزب سياسي ينادي بحكم ديمقراطي أكثر، ترافقه مشاعر قومانية، وليبرمان يمثل أحد معالمها البارزة. إن الشعار الذي يربط بين المواطنة والإخلاص هو تعبير إضافي لنفي القومية الفلسطينية. ليبرمان ليس السبب في ذلك بل هو المثل لذلك، والدليل الحي هو وجود دعم كبير داخل الجمهور الإسرائيلي لمثل هذا الفكر. تجوز تسمية مثل هذا الموقف بالعنصرية. أنا أفضل استعمال

إن اليمين القومي الفاشي هو الذي طور بمساعدة دعم التيار الصهيوني المركزي ومؤسسته الجواب لمسألة 1948: دولة ثنائية القومية مع سلطة أبارتهايد. إن مصنع المستوطنات يتواجد أيضاً داخل إسرائيل وداخل الخط الأخضر. إن الفلسطينيين من مواطني دولة إسرائيل محرومون من تحقيق حقوقهم الجمعية، نفي قوميتهم يتجلى بأبارتهايد سياسي. إن النفي الدستوري لحزب سياسي ينادي بحكم ديمقراطي أكثر، ترافقه مشاعر قومانية، وليبرمان يمثل أحد معالمها البارزة. إن الشعار الذي يربط بين المواطنة والإخلاص هو تعبير إضافي لنفي القومية الفلسطينية.

مصطلح "اللاسامية". علينا أن نطلب من المعاهد المختلفة لبحث اللاسامية والتي تنشر بصورة دورية مقاييس لقوة اللاسامية في العالم أن يضيفوا إلى هذه المقاييس اللاسامية اليهودية تجاه العرب في إسرائيل. هذه اللاسامية تقع في لب الإنكار لقضية 1948.

هذا هو النخ الفكري الذي وقع فيه الخطاب السياسي في إسرائيل، لذلك فهو عاجز عن استيعاب ما يحاول تجاهله، ألا وهو القومية الفلسطينية، وهو عاجز أيضاً أن يستوعب الحقيقة، وهي أن الفكر السياسي الفلسطيني يدور حول محور واحد وهو قضية 1948. من وجهة النظر الفلسطينية فإن قضية 1967 هي مجرد حدث آخر في سلسلة أحداث بدأت سنة 1948، أما بالنسبة لأكثرية اليهود في إسرائيل فإن تلك القضية قد انتهت أمرها ولا مكان لفتح ملفاتها. ولكن، ومع مرور السنين فإن قضية 1967 سوف تقل أهميتها تدريجياً وتبقى قضية 1948 تنتظر الحل.

لهذا السبب ينصحنا فوكو أن لا نسمح لخطاب الحقوق (والقانون) أن ينسبنا خطاب العرب، ذلك الخطاب الذي يستره القانون. إن القانون يحمل بين طياته العنف المتجسد في نفي الحقيقة بأن الحرب لم تنته بعد. ملايين اللاجئين في المنطقة ينتظرون الحلول لمصيرهم. لقد سلبت دولة إسرائيل ممتلكات آبائهم، وإسرائيل تنكر حقهم بها، بذرائع شتى تطرقت إليها بالتفصيل في مكان آخر. إن الحل الوحيد الذي يبدو الآن، هو ذلك الحل القائم في الواقع منذ عقود وهو حل ثنائية القومية الذي يتمحور على توزيع عادل للمصادر بين المجموعات المختلفة وإتفاقيات متكافئة حول كيفية إدارة السلطة. على إسرائيل أن تصوغ نظرية سياسية جديدة، تأخذ بالحسبان شعوب المنطقة ومكانتها بينهم، مثلما اقترح مارتن بوبر ويهودا ماچنس وغيرهما في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، والذي كان في حركة "بريت شيفيون" ("ميثاق المساواة") وفي "إيحدود". مثل هذه النظرية عليها أن تأخذ بالحسبان مكانة اليهود في المنطقة، وأن تصوغ "حقوق اليهود" بالتعاون مع الشركاء الفلسطينيين. مثل هذه الصياغة يجب أن تركز على عبر التاريخ الذي يعلمنا أن دولة أبارتهايد لا يمكن أن تدوم. فهي سوف تنهزم أو تهزم نفسها بنفسها. وستجد نفسها في أحد الأيام في لجة انقلاب سياسي، مثل ما حدث في جنوب أفريقيا، تقوص في بركة من الدماء لا قبل لأحد بها.

(الكاتب هو برو فيسور في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة تل أبيب)